في الربع الأول من 2020

«الطاقة الدولية»: تراجع الطلب على النفط بنحو 23.1 مليون برميل

قالت وكالة الطاقة الدولية، أمس الأربعاء، إن الطلب العالمي على النفط الخام سيتراجع بمقدار 23.1 مليون برميل يوميا، في الربع الأول 2020، مدفوعا بالتبعات الاقتصادية لفيروس كورونا.

وذكرت الوكالة في تقرير، أن الطلب على النفط الخام سيتراجع بمقدار 29 مليون برميل يوميا، خلال أبريل الجاري، ما يعني تراجعا بنسبة 29 بالمئة من إجمالي الطلب قبل الجائحة، البالغ 100 مليون برميل يوميا.

ونفذت أغلب دول العالم إجراءات وقائية صارمة لمنع تفشي الفيروس، شملت فرض قيود على حركة التنقل الجوي والبري، وتجميد عجلة الاقتصاد في عديد القطاعات.

ورأى التقرير أن إمدادات تحالف «أوبك +» ستتراجع بمقدار 12 مليون برميل بالمتوسط اعتبارا من مايو المقبل، مع دخول اتفاق بخفض قياسي للإنتاج حيز التنفيذ.

والأحد، أعلنت عدة دول نفطية في تحالف «أوبك +»، إتمام اتفاق لأكبر خفض تاريخي مدروس لإنتاج النفط الخام، بواقع 10 ملايين برميل يوميا، يتحمل منها التحالف 9.7 ملايين، يبدأ تنفيذه مطلع مايو المقبل.

لكن وكالة الطاقة توقعت أن الاتفاق لن يترك آثارا إيجابية فورية على الأسواق العالمية، وستحتاج مزيدا من الوقت لتراجع تخمة المعروض.

فيما قدرت تراجع إمدادات من جانب منتجين آخرين مستقلين، بمقدار 2.3 مليون برميل يوميا، كمتوسط خلال العام الجاري.

وزادت الوكالة: التراكم اليومي للنفط الخام في النصف الأول 2020، سيبلغ 12 مليون برميل يوميا، «وهو رقم يهدد استقرار سوق النفط العالمية وسيؤخر التعافي في الأسعار».

دون 30 دولاراً للبرميل

أسعار نفط برنت تتراجع على وقع مخاوف الطلب العالمي

تراجعت أسعار نفط برنت الآجلة في تعاملات أمس الأربعاء الصباحية، مدفوعة بتصاعد التخوفات العالمية من هبوط الطلب على الخام، في ظل تسارع تفشي الفيروس التاجي (كوفيد– 19) عالميا.

والثلاثاء، توقع «صندوق النقد الدولي» انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3 بالمئة خلال العام الجاري، في أسوأ نسبة منذ الكساد الكبير عام 1930.

وذكر الصندوق في بيان صحفي مرفق بتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، أن الوصول إلى نهاية لتفشي الفيروس بحلول الربع الثاني من العام الجاري، سيعني نموا في الاقتصاد العالمي خلال 2021 بنسبة 5.8 بالمئة.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو بنسبة 0.64 بالمئة أو 19 سنتا إلى 29.44 دولارا للبرميل.

ولم يحسِّن اتفاق تحالف «أوبك+» الذي تم التوصل له، الأحد، من أسعار النفط الخام، إذ ما تزال الأسواق ترى في تفشي الفيروس، الخطر الأكبر في الطلب على الخام.

عقود الذهب بأعلى سعر منذ 7 سنوات بفعل ارتفاع المخاطر

صعدت أسعار الذهب الفورية، قرب أعلى مستوياتها في 7 سنوات عند 1722 دولارا للأونصة، مدفوعة بزيادة المخاطر العالمية نتيجة تفشي فيروس كورونا.

وحافظ المعدن الأصفر على مكانته كملاذ آمن إلى جانب العملة الأمريكية، مع تصاعد التخوفات العالمية من آثار سلبية أكبر على الاقتصادات، وسط تخارج المستثمرين من الصناديق عالية المخاطر كالأسهم والسندات.

وصعدت العقود الفورية للذهب إلى 1722.3 دولارا للأونصة (الأوقية)، بزيادة 0.44 بالمئة أو 8 دولارات، مقارنة مع جلسة إغلاق الإثنين. وأسعار الذهب المسجلة تعتبر الأعلى منذ مطلع 2013.

وتبدو أزمة كورونا آخذة بوضع توقعات أكثر قتامة للاقتصاد العالمي، وسط تقارير تشير أن الفيروس لم يصل بعد ذروته حول العالم، خاصة في الاقتصادات الكبرى.

العزل ينهك اقتصاد أوروبا الهرم.. الانهيار «قاب قوسين»

خفّض صندوق النقد الدولي بشكل كبير توقّعاته للنمو في منطقة اليورو، في وقت أنهكت إجراءات الإغلاق الهادفة لاحتواء فيروس كورونا المستجد الاقتصاد الأوروبي.

وتوقّع صندوق النقد الدولي أن يتراجع اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 7،5 بالمئة هذا العام، في هبوط حاد غير مسبوق منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وتوقّع كذلك بأن ينكمش اقتصاد بريطانيا، التي انسحبت من الاتحاد الأوروبي في يناير ولم تكن يوماً ضمن منطقة اليورو، بنسبة 6،5 بالمئة. ورجح صندوق النقد أن يكون أداء الاقتصاد في منطقة أوروبا بالمجمل الأسوأ في العالم.

لكنه أفاد أن الانهيار الاقتصادي الناجم عن تفشي وباء كوفيد19– سيتلاشى في النصف الثاني من 2020، مع الرفع التدريجي لإجراءات احتوائه.

وستبدأ الدول الـ19 التي تستخدم عملة اليورو بالتعافي بعد ذلك، لكن بوتيرة أبطأ بكثير بينما توقّع الصندوق نموا نسبته 4،7 بالمئة في 2021.

وقبل ظهور الفيروس، أشارت المنظمة الدولية إلى أن منطقة اليورو تحقق نموا بطيئا لكن لا بأس به نسبته 1،3%. إلا أن وفاة عشرات الآلاف بكوفيد19– في أنحاء القارة وتوقّف عجلة الاقتصاد سيتسببان بتداعيات مؤذية بالنسبة لأوروبا.

وأشار الصندوق إلى أن إيطاليا، التي تعد بين الدول الأكثر تأثرا بالفيروس، ستتضرر بشكل كبير اقتصاديا. ويتّجه الاقتصاد الإيطالي للتراجع بنسبة 9،1% في 2020، متبوعا بتحسّن لا يتجاوز 5% العام المقبل.

وحضّ الصندوق على «دعم أوروبي ذو معنى» للدول الأكثر تأثرا بما وصفها «صدمة مشتركة قادمة من الخارج». وأكد أن «الاقتصادات المتقدمة التي تملك قدرة أقوى في مجال الرعاية الصحية وتصل بشكل أفضل إلى السيولة الدولية ولديها تكاليف استدانة أقل نسبيا ستكون أقدر على مواجهة الأزمة الصحية» القائمة.

ويذكر أن دول شمال أوروبا الأغنى كألمانيا وهولندا تقاوم الدعوات لتضامن أوروبي بمستويات غير مسبوقة لمواجهة الأزمة.

لكن إيطاليا وإسبانيا وفرنسا تدعو جميعها للتفكير بطرق جديدة تشمل الاستدانة بشكل مشترك بين دول الاتحاد الأوروبي الـ27 ما من شأنه تمويل خطة تعاف ضخمة وإعادة إطلاق الاقتصاد لفترة ما بعد الوباء.

الصين يحيطها الظلام.. اقتصادها سينمو بأدنى مستوى منذ 44 عاماً!

توقع محللون نمو اقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بـ2.5 بالمئة هذا العام، وهو أدنى مستوى منذ 44 عاما وسط تفشي فيروس كورونا.

يأتي ذلك أقل من متوسط توقعات النمو البالغ 5.4 بالمئة في استطلاع مارس الماضي.

ومن المتوقع بحسب الاستطلاع، انكماش الاقتصاد الصيني في الربع الأول من العام الحالي 6.5 بالمئة على أساس سنوي. من جهة أخرى، توقع المحللون ارتفاع معدل التضخم في الصين 3.3% على أساس سنوي هذا العام.

تأتي هذه التوقعات، في وقت حذر صندوق النقد الدولي من خسارة الاقتصاد العالمي 9 تريليونات دولار بسبب كورونا خلال عامين. وأضاف الصندوق أن الاقتصاد العالمي في 2020 هو الأسوأ منذ الكساد العظيم، مضيفاً أن اقتصاد العالم سينكمش 3بالمئة في 2020. إلا أن صندوق النقد عاد وقال إن الاقتصاد العالمي سيرتد في 2021 بنمو 5.8 بالمئة.

وفي تصريح مفاجئ، اعتبر صندوق النقد الدولي أن «خسارة الاقتصاد العالمي توازي حجم اقتصادي ألمانيا واليابان».

تخفيف خدمة الديون

وقدم صندوق النقد تخفيفاً فوريا لخدمة الديون إلى 25 دولة من أعضائه بموجب صندوقه الائتماني المخصص لاحتواء الكوارث، لتمكينها من تركيز مواردها الشحيحة على محاربة فيروس كورونا.

ومن جهتها، قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد كريستالينا جورجيفا، إن المجلس التنفيذي للصندوق وافق على المجموعة الأولى من الدول التي ستحصل على منح لتغطية التزامات خدمة ديونها المستحقة لصندوق النقد لفترة مبدئية ستة أشهر.

وأضافت أن الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث لديه موارد تبلغ نحو 500 مليون دولار، بما في ذلك تعهدات جديدة بقيمة 185 مليون دولار من بريطانيا و100 مليون دولار من اليابان ومبالغ لم يُفصح عنها من الصين وهولندا ودول أخرى.

مع تمديد إجراءات العزل

فرنسا مُهددة بالإنكماش اقتصادياً هذا العام

وزير المالية الفرنسي

ألغت الحكومة الفرنسية، توقعات اقتصادية صدرت قبل أيام بعدما مدد الرئيس إيمانويل ماكرون إجراءات عزل عام وطنية توقف الأنشطة في قطاعات كبيرة في ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

وتوقع وزير المالية برونو لو مير أن ينكمش الاقتصاد 8 بالمئة هذا العام بدلا من 6 بالمئة، التي أعلن عنها يوم الخميس معدلا الأرقام ليضع في الحسبان فترات توقف أطول للأنشطة. وصرح وزير الميزانية جيرالد دارمانين، لفرانس إنفو، أن التمديد يفرض ضغطاً إضافياً على المالية العامة للدولة، ليصل العجز في ميزانية القطاع العام لمستوى قياسي لحقبة ما بعد الحرب عند 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 7.6 بالمئة الأسبوع الماضي. وفي الأسبوع الماضي، رفعت الحكومة قيمة حزمة إجراءات لدعم الاقتصاد لأكثر من مثليها إلى ما لا يقل عن 100 مليار يورو (109.32 مليار دولار) أي أكثر من 4 بالمئة من الناتج الاقتصادي. وقال لو مير «إذا احتاج الأمر لعمل المزيد، سنفعل. سنكون مستعدين». وذكر صندوق النقد أن الاقتصاد الفرنسي سيتراجع بنسبة 7،2 بالمئة بدلا من التحسّن بـ1،3 بالمئة. لكن وزير المال الفرنسي برونو لو مير توقّع انكماشا أسوأ نسبته 8 بالمئة .

بريطانيا بصدد ركود اقتصادي بنسبة 13 بالمئة في 2020

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البريطاني انكماشا بنسبة 13بالمئة في 2020 في حال استمر الإغلاق بسبب وباء كوفيد19– ثلاثة أشهر، بحسب سيناريو نشره «مكتب مسؤولية الميزانية» الثلاثاء.

وتمول وزارة الخزانة البريطانية مكتب مسؤولية الميزانية لإعداد تقارير محايدة بشأن التوقعات الاقتصادية للدولة.

وقال المكتب إن «الانخفاض الناجم ونسبته 13 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في 2020 سيتجاوز بكل سهولة أي انخفاض سنوي تم تسجيله في فترة نهاية الحرب العالمية الأولى والثانية أو نهاية أي أزمة مالية».

ووفق النموذج، سينخفض إجمالي الناتج المحلي 35 بالمئة في الربع الثاني، ولكنه سيستعيد تعافيه بسرعة في حال تخفيف القيود.

كما أن البطالة يمكن أن تزيد بمقدار مليوني شخص لتصل إلى نسبة 10 بالمئة في الربع الثاني، مع تراجع الانتعاش إلى أقل من إجمالي الناتج المحلي، بحسب المكتب.

وأعلنت الحكومة عن إجراءات إنفاق عام هائلة لدعم الشركات والأشخاص الذين خسروا وظائفهم، ما تسبب في زيادة هائلة في الاقتراض المتوقع.

ويتوقع السيناريو زيادة صافية في الاقتراض بمقدار 218 مليار جنيه استرليني في 2020 أي ما يصل إلى 14 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وهي أكبر زيادة في العجز في سنة واحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

ويمكن أن يصل دين القطاع العام إلى أكثر من 100بالمئة من الدخل الاقتصادي الإجمالي خلال العام، بحسب النموذج، ويصل في نهاية 2020 إلى 95 بالمئة. إلا أن المكتب نبه إلى أن هذا السيناريو «يجب أن لا يؤخذ على أنه رأينا في المسار الأكثر ترجيحاً للاقتصاد» والذي هو حساس للغاية للتغيرات في العوامل التي تتحكم به. وقال «من الممكن جدا أن يكون التأثير أصغر أو أكبر من السيناريو الذي طرحناه».

خلال اجتماع عقده مع مسؤولين روس عبر دائرة تلفزيونية مغلقة

بوتين: الاقتصاد الروسي يتعرض لضغوط شديدة بسبب كورونا

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن اقتصاد بلاده والشركات تتعرضان لضغوط شديدة بسبب فيروس كورونا.

جاء ذلك في كلمة له، خلال اجتماع عقده مع مسؤولين روس عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بشأن تأثير كورونا على الاقتصاد الروسي.

وأوضح بوتين أن فيروس كورونا خلق «صدمة» للشركات في روسيا، مشيرا لضرورة عدم خلق صدمة مماثلة للحكومة.

وأضاف: «الاقتصاد الروسي والشركات الروسية تتعرض لضغوط شديدة بسبب كورونا»، لافتا إلى انخفاض الطلب في روسيا والعالم.

وتابع: «تجارة التجزئة في البلاد انخفضت 35 في المئة خلال أبريل الحالي، وهذا يوضح مدى سرعة تقلص السوق المحلية».

وذكر أن قروض الرهن العقاري الجديدة انخفضت بشكل كبير في المصارف الروسية، مشيرا أن ذلك سيؤثر بالتأكيد على قطاع البناء والقطاعات ذات الصلة.

وزارة الخزانة الأمريكية تدعم شركات النقل الجوي ضد كورونا

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، توصلها لاتّفاق مع شركات النقل الجوي بالبلاد؛ ينص عل منح الشركات مساعدة مالية حكومية تجنّبها الإفلاس أو تسريح موظفين. وبحسب بيان صادر عن الوزارة فإن الاتفاق وقعت عليه 10 شركات من العاملات في قطاع يعمل به مباشرة أكثر من 750 ألف شخص وتعرّض لضربة قاصمة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد(كوفيد19–).

وأوضحت الوزارة أن من بين الشركات الموقعة على الاتفاق، الشركات الأربع الكبرى وهي أمريكان إيرلاينز، ودلتا إير لاينز، ويونايتد إيرلاينز، وساوث وست.